



يوم : 2026/05/12

امتحان الدورة العادية في مقياس التشريعات المالية والبنكية

أجب بصحيح أم خطأ مع تصحيح العبارة الخاطئة (1,25 ن للعبارة):

- 1- بدأت تعديلات قانون الضرائب سنة 1991 بموجب المادة 38 من قانون المالية لسنة 1991.
- 2- تنص المادة 122 الخاصة بالإعفاءات الضريبية لسنة 2025 على تعزيز الرقمنة وتبسيط الإجراءات الجبائية.
- 3- من خلال المادة 18 من قانون التأمينات تمارس الدولة رقابتها الإدارية على شركات التأمين.
- 4- حسب المادة 276 من قانون التأمينات يتكون جهاز تعريفه الأخطار من ممثلي الدولة وممثلي المؤمنين والمؤمنين لهم وممثلي الخبراء في التأمينات وهو جهاز استشاري.
- 5- ينص النظام 02-20 المؤرخ في 15 مارس 2020 الخاص بالصرافة الإسلامية على الحصول على شهادة مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية قبل موافقة بنك الجزائر على منح الترخيص.
- 6- من الناحية القانونية هنالك إجحاف في حق البنوك الإسلامية في مجال المعاملة الضريبية والجبائية.
- 7- يعد الأمر 07-95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 الأرضية القانونية الأساسية لممارسة التأمين التكافلي بالجزائر.
- 8- حددت مواد المرسوم التنفيذي 21-81 المؤرخ في 23 فبراير 2021 طرق ممارسة التأمين التكافلي وفق شكلين أساسيين ممارسة على أساس الوكالة وممارسة على أساس المضاربة.
- 9- صدر قانون النقد والقرض بعد التعديل الدستوري لسنة 1987.
- 10- جاء تعديل 01-01 الصادر في 27 فيفري 2001 لقانون النقد والقرض لتعديل الجانب التنظيمي لمجلس الإدارة والسلطة النقدية لبنك الجزائر.
- 11- جاء تعديل 11-03 الصادر في 26 أوت 2003 ليعيد للبنوك التجارية دورها في تمويل الاقتصاد.
- 12- أكد قانون 10-17 بتاريخ 10-01-2017 على تقييد دور بنك الجزائر في عملية الإصدار النقدي.
- 13- يعد القانون التجاري والمدني والعرف وقانون النقد والقرض من المصادر التفسيرية للتشريع المالي والبنكي.
- 14- يتم تنظيم وتقنين عمليات الخزينة العمومية بالجزائر من خلال قوانين المالية وقوانين المحاسبة العمومية فقط.
- 15- تلجأ الخزينة العمومية للتمويل قصير الأجل من بنك الجزائر في حالة تسجيل عجز في الميزانية أقل من 6 أشهر ويسمى عجز في السيولة الهيكلية.
- 16- يخول القانون للمحاسبين المباشرين وحدهم تداول الأموال لتسيير الفائض والعجز.

بالتوفيق للجميع.

الإجابة النموذجية

- 1-خطأ: بدأت تعديلات قانون الضرائب سنة 1992.
- 2-تنص المادة 122 الخاصة بالإعفاءات الضريبية لسنة 2025 على الإلغاء النهائي للديون الجبائية إلى غاية 31 ديسمبر 2011 مع تخفيض 30% للديون من 2012-2025 وإلغاء كلي لغرامات.
- 3-صحيح.
- 4-خطأ: حسب المادة 276 من قانون التأمينات يتكون المجلس الوطني للتأمينات من ممثلي الدولة وممثلي المؤمنين والمؤمنين لهم وممثلي الخبراء في التأمينات وهو جهاز استشاري.
- 5-صحيح.
- 6-صحيح.
- 7-صحيح.
- 8-خطأ: حددت مواد المرسوم التنفيذي 21-81 المؤرخ في 23 فبراير 2021 طرق ممارسة التأمين التكافلي وفق ثلاثة أشكال ممارسة على أساس الوكالة وممارسة على أساس المضاربة و التأمين التكافلي المختلط.
- 9-خطأ: صدر قانون النقد والقرض بعد التعديل الدستوري لسنة 1989.
- 10-صحيح.
- 11-خطأ: جاء تعديل 03-11 الصادر في 26 أوت 2003 لمعالجة ضعف آليات الرقابة التي يستعملها بنك الجزائر..
- 12-خطأ: أكد قانون 17-10 بتاريخ 10-10-2017 على إزالة القيود بإمكانية طبع المزيد من النقود لتلبية حاجيات الخزينة..
- 13-خطأ: يعد القانون التجاري والمدني والعرف وقانون النقد والقرض من المصادر الرسمية للتشريع المالي والبنكي.
- 14-خطأ: يتم تنظيم وتقنين عمليات الخزينة العمومية بالجزائر من خلال قوانين المالية وقوانين المحاسبة العمومية وقوانين متعلقة بنفقات لدولة للتجهيز.
- 15-خطأ: تلجأ الخزينة العمومية للتمويل قصير الأجل من بنك الجزائر في حالة تسجيل عجز في الميزانية أقل من 6 أشهر ويسعى عجز في السيولة الأنية.
- 16-صحيح.